آليات السيطرة الرومانية على الأراضي الزراعية ببلاد المغرب القديم

THE ROMANS CONTRL MICCHANISM ON THE MAGHRIBAN AGRICULTURE LANDS

د. العود محمد الصالح.*

laouddj@yahoo.fr

جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري

تاريخ الاستلام: 2021/06/02 تاريخ القبول 2021/06/17 تاريخ النشر 2021/07/05

الملخص

تناولت الكثير من الأبحاث الوضع الاقتصادي في بلاد المغرب القديم خلال الحقبة الرومانية، ومنها ما اختص في الجانب الزراعي مركزا على الإنتاج النباتي والحيواني وكل ما يتعلق به من نوعية إنتاج وكيفية استغلاله وتسويقه.

نعتقد أن هذا الجانب من الدراسة لا يزال يكتنفه نقص كبير خاصة من حيث كيفية السيطرة على الأرض وكيفية انتزاعها من أصحابها وامتلاكها وفق مؤسسات سياسية وقوانين إدارية تضبط عملية السيطرة وكيفية الاستغلال بشكل محكم.

الكلمات المفتاحية: آليات السيطرة، الزراعة، الأرض.

Abstract:

Much research dealt with the economic situation in the countries of the ancient Maghreb during the Roman era, including what was specialized in the agricultural side focusing on plant and animal

* المؤلف المراسل

production and everything related to it in terms of the quality of production and how it is exploited and marketed.

We think that this aspect of the study is still shrouded in a major deficiency in terms of how to control the land by extracting it from its owners and owning it according to political institutions and administrative laws that control the process of control and how to exploit it tightly.

Key words: Control mechanisms, Agriculture, Land.

استغرقت مؤسسات الامبراطورية الرومانية مدة طويلة للسيطرة على بلاد المغرب القديم، انطلقت مع نهاية الحرب البونية الثالثة، أي منذ تاريخ سقوط قرطاجة بعد معركة زاما سنة 146 ق م إلى غاية 40 م. وعليه يمكن القول إن هذه الفترة الطويلة الحافلة بالكثير من الأحداث التاريخية تشير وبوضوح إلى صعوبة الولوج إلى الأراضي المغاربية، رغم انتصارها العسكري، والأصعب من ذلك كيفية بسط السيطرة وإخضاع المغاربة لمشروعها الاستعماري.

نتيجة للأوضاع المزرية التي عرفتها الإمبراطورية الرومانية في الجانب الاقتصادي والذي انعكس بدوره على الجوانب الاجتماعية، كان إلزاما على ساسة الإمبراطورية التوجه إلى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بهدف الاستغلال الاقتصادي وتوفير التموين للجيش والمواد الغذائية للإمبراطورية وخاصة الحبوب والزيت وغيرهما من المنتوجات الزراعية الضرورية للترسانة العسكرية الرومانية.

هذا التوجه السياسي العسكري أكده أحد المؤرخين المعاصرين بقوله " كانت بلاد البربر بالنسبة لروما مستعمرة للاستغلال لا للعمران"[1].

كما أشار كذلك إلى العبارة التي كان يرددها الساسة الرومان "مطمور روما"[2] إشارة منهم إلى أن بلاد المغرب القديم تشكل المصدر الأساسي والمنقذ لهم فيما يخص الغذاء الضروري، لأن روما صارت عاجزة عن توفيره بسبب تناقص اليد العاملة وحدوث المجاعات وطغيان إنتاج الخمر والزيت على حساب القمح.

إذا كان ذلك هو حال روما المزري وإذا كان الحل يكمن في استغلال أراضي بلاد المغرب القديم فهذا يتطلب توظيف أساليب وطرق ووسائل.

لذلك نطرح الإشكالية التالية فيمَ تتمثل آليات التحكم والسيطرة على الأراضي الزراعية بالمغرب القديم؟

كان على الساسة الرومان بالتعاون مع القادة والجنرالات العسكريين إنجاز مشروع يخول لهم تحقيق أهدافهم في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، لأنهم كانوا يدركون بشكل قطعي أن بسط النفوذ وإحكام السيطرة لن يتحقق إلا عن طريق تفعيل مجموعة من الآليات مع استغلال كل الظروف المتاحة لذلك.

وسنحاول من خلال هذا العمل المتواضع إبراز أهم الآليات التي كان لها الدور الفعال في غرس مخالب الإمبراطورية الرومانية في جسد المغرب القديم.

1. دور العلاقات الدبلوماسية:

تميزت العلاقات الدبلوماسية الرومانية في بداياتها بالطابع العقلاني الذي يعتمد على التفكير القانوني المنظم[3]، وهذا ما أكدته التحركات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية.

تندرج كتابات سالوستيوس (Sallistius) ضمن التحركات الدبلوماسية واستمرارية العمل الذي قام به سلفه بوليبيوس (Polipius).

فاهتمامه بحرب يوغرطة إشارة وتأكيد منه على شرعية الحرب التي خاضها الرومان ضد القرطاجيين[4]، وهذا ما يمكن اعتباره البدايات الأولى في تغيير الخريطة السياسية لمجمل حوض البحر الأبيض المتوسط وما يحيط به. ومن جهة أخرى استمر البحث عن الوسائل الشرعية التي تقود الى عقد علاقات دبلوماسية مع مختلف الشخصيات الفاعلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط[5].

نجحت هذه المبادرات في التقارب الدبلوماسي الذي نتج عنه تسويق الفكر الحضاري لروما من جهة، ومن جهة ثانية ابرام علاقات بين بوخوس وروما (118 ق م- 81 ق م) اتسمت في بداياتها الأولى بالصداقة والدفاع المشترك.

إذن يمكن اعتبار النشاط الفكري الذي قام به الرومان في ظاهره دبلوماسي حضاري يهدف الى الأفكار السامية لكن في مضمونه أهداف سياسية استعمارية تسعى الى اخضاع بعض الشخصيات المغاربية لها ثم نشر نيران الفتنة والتفرقة فيما بين المغاربة أنفسهم وهذا ما حدث فعلا بين بوخوس والقادة النوميديين الذين كان على رأسهم الملك يوغرطة.

2. دور التغلغل البشري:

لم تترك لنا المصادر اشارات واضحة على وجود هجرات واسعة من الضفة الشمالية نحو نضيرتها الجنوبية قبل بداية الصراع القرطاجي الروماني رغم العلاقات التجارية المؤكدة سواء من خلال البقايا الأثرية أو النصوص الأدبية.

تكاد تكون الهجرات الرومانية الأولى تقتصر على الموظفين وأعوان السلطة السياسية والإدارية، كالولاة والقناصل[6].

كما هاجر كذلك مجموعة من التجار وبعض رجال الاعمال وأصحاب المصارف والبنوك، ورغم استقرار هذه الفئات في العديد من المدن إلا أنهم لم يؤسسوا مستوطنات طيلة قرن من الزمن (146- 46 ق م)[7].

عام 103 ق م إثر انتصار القائد الروماني ماريوس (Marius) على القائد يوغرطة قام بتوزيع قطع من الأراضي الفلاحية على جنده وعلى الأفراد الجيتوليين الذين آزروا القوات الرومانية[8]، ولم تذكر المصادر عدد هذه القطع لكنها أشارت الى مساحة الواحدة منها والتي قدرت بحوالي 25 هكتار.

يعد يوليوس قيصر (Julius Cesar) الذي استقر لفترة وجيزة بالمنطقة المغاربية أول من بعث وشجع سياسة الاستيطان بداية من عام 44 ق م وجلب 3000 مستوطنا دفعة واحدة بالقرب من مدينة دوقة الأثرية بمحاذاة الحدود الجزائرية التونسية الحالية، لتليها فيما بعد تأسيس مستوطنات متعددة ومتفرقة داخلية وساحلية، وكان أكبر استقرار للعنصر الروماني في المنطقة يتمثل في الجيش الأوغسطيني الثالث منذ عام 6 ميلادي[9].

ولما انتهت الحرب الأهلية في عهد الإمبراطور أوغسطين باعث النظام الإمبراطوري، تكاثر عدد قدماء المحاربين ليصل إلى 300 ألف فرد[10].

حتم الوضع توزيع أراضي فلاحية عليهم لتشغيلهم وتوفير أسباب عيشهم لذلك اختيرت لهم أخصب الأراضي وأخذوها وهكذا بدأ التواجد الروماني يتعزز شيئا فشيئا.

3. دور التشريعات الفلاحية:

حدث أن تخلى الرومان عن الأراضي الفلاحية داخل أراضي الإمبراطورية بشبه جزيرة إيطاليا ووظفوا بها العبيد[11]. ورغم محاولات العديد من القادة الأباطرة أمثال هادريانوس (Hadrianus) ودوميتيانوس (Domitianus) تشجيع الرومان على الاهتمام بالأرض وترغيب الفلاحين في الاستقرار بالأرياف إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل[12] حينها كانت أعين الرومان موجهة للمقاطعات الإفريقية التي تزخر بإمكانيات زراعية كبيرة، ناهيك عن توفر الأيدي العاملة (أحرار وعبيد)[13]. هكذا تحتم على روما العمل من أجل الحصول على شرعية استغلال الأراضي عبر إجراءات قانونية وتدابير أمنية تسمح للرومان بالسيطرة عليها والاستفادة منها.

من أهم هذه الإجراءات ما يلي:

أ. اعتمدت روما في بداية الأمر على تسخير الأعراف المحلية المغربية لتحقيق أهدافها خاصة بعدما أحكمت السيطرة على كل الشريط الساحلي لبلاد المغرب وعززت أمنها بحزام في الجنوب يعرف بمنظومة خط الليمس[14]. وبعدما أحكمت السيطرة في الإقليم حرصت على تفعيل الإطار القانوني الذي يخول لها الاستقرار و الاستغلال بأقل التكاليف، فاستغلال الأرض بالنسبة لروما بمثابة القطاع الاقتصادي الأول الذي يتحكم في القطاعات الاقتصادية الأخرى[15].

رغم قلة المصادر التاريخية حول الأعراف المعمول بها في مجال استغلال الأرض إلا أن النقائش الأثرية مثل:

— نقيشة قانون مانكيانا.

— نقيشة ماركوس فاليريوس سيفروس.

تطلعنا على أن التشريعات المدونة بها مستوحاة من الأعراف المعمول بها لدى السكان قبل السيطرة الرومانية على الأرض، فمثلا نقيشة مانكيانا تنص على أن من يستغل أرض ما عليه دفع ضرائب متنوعة مثل قسط من المحصول وأن يشتغل عددا من الأيام بالمجان وهذا ما كان معمولا به حتى في أراضي الخواص ولم يقتصر على الأراضي التي سيطرت عليها الامبراطورية الرومانية[16].

ب. اعتمدت روما كذلك على نصوص قانونية كثيرا ما أولاها المؤرخون عناية كبرى، نستخرج منها بعض المواد القانونية التي استغلت في مجال السيطرة على الأراضي الفلاحية.

في قانون مانكيانا ينص البند الأول من المادة الأولى أن الذي يستقر في أرض بور ويقوم باستصلاحها تصبح ملكا له بعد إحيائها.

في القانون نفسه وفي البند الرابع عشر من المادة الثانية ينص على أن من يهجر أرضه لمدة تتجاوز السنتين ليس له حق المطالبة بها بعد ذلك[17].

نذكر هاتين المادتين من باب الأمثلة لا الحصر لأن المواد كثيرة ومتعددة وكلها عبارة عن قوانين وتشريعات تنص على حق الامتلاك والتوريث والاستغلال والاستفادة من خيراتها سواء عن طريق الضرائب أو تسويق المنتوجات الزراعية والحيوانية نحو عاصمة الإمبراطورية.

4. دور تسخير شبكة الطرقات في التغلغل داخل الأراضي الزراعية:

فكرت الإدارة الرومانية منذ الوهلة الأولى في انشاء شبكة من طرق المواصلات لأنها كانت على دراية تامة بأنها الوسيلة الوحيدة والطريقة الأمثل لبلوغ سيطرتها على كل الأراضي الزراعية، ثم استغلالها وتسويق منتجاتها ومراقبتها، وإن لم يتم إنجاز هذه الشبكة من المواصلات سيستحيل تحقيق كل هذه الأهداف[18].

رغم اندثار الكثير من الآثار والمخلفات التي توضح لنا شبكة الطرقات المنجزة بشكل واضح إلا أن أغلبية البحوث الأثرية أكدت أن هذه الشبكة انحصرت بين الساحل والسفوح الشمالية لسلسلة الأطلس الصحراوي[19]. تنتهي هذه الشبكة في الجزء الجنوبي بمنظومة من المنشآت (أبراج وخنادق) للمراقبة، وهذا ما أطلق عليه بالليمس كما اشرنا إليه سالفاً، وهي تمثل في حد ذاتها مواصلات متمركزة بشكل عرضي ذات اتجاه شرقي غربي تسهل عملية التنقل والمتابعة[20].

ذكر فارون (Voron) سنة 36 ق م "إن مجاورة الأرض الزراعية لطريق صالحة لسير العربات من شأنه أن يرفع كثيرا من قيمتها"[21].

ذكر كذلك كولومال (Collumelle) في بداية القرن الأول ميلادي "إن ذلك يسهل على صاحب الأرض التنقل بين الحين والآخر في أرضه دون أن يخشى صعوبة الطريق، ثم أنه يسهل عليه مهمة التصدير والاستيراد، ذلك أن الطريق الجيد يرفع من سعر الإنتاج نظراً لانخفاض مصاريف نقله الناتجة عن سهولة النقل[22].

من خلال هذين النصين تتضح جليا الذهنية الرومانية التي تدفع إلى إيجاد كل الوسائل والحلول وتوفير كل الشروط الفعالة لإحكام السيطرة على الأراضي الزراعية، وشبكة الطرق إحدى أهم الآليات لتحقيق ذلك.

لم تقتصر المؤسسة الرومانية على إنجاز هذه المنشآت التي تشكل بنية تحتية هامة وأساسية فقط، بل جهزتها بوحدات عسكرية متنقلة على طول المحاور الرئيسية لكامل شبكة الطرقات مختصة في المراقبة، كما جعلت مراقبين من المغاربة الموالين للإدارة الرومانية لحماية ومراقبة الطرق الثانوية[23].

الخاتمة:

شكلت طبيعة العلاقات القانونية التي تمخضت عن مجمل المعاهدات تدرج للأساليب الفعالة التي حولت هذه العلاقة من التحالف إلى التبعية وأخيرا السيطرة المباشرة.

صارت العلاقات والمعاهدات تشكل امتيازات قانونية مكنت روما من التدخل المباشر في القضايا الداخلية للمغاربة.

وهكذا أصبحت بلاد المغرب المتنفس الرئيسي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فهي مصدر للمال وملجأ للجنود المسرحين.

عملت الآليات بشكل تدريجي لتجعل الأراضي الزراعية بمختلف مستويات انتاجها وأضافها ملكاً خاصاً للإمبراطورية الرومانية، وغذا وجدت فرصاً لاستفادة بعض الفلاحين المغاربة منها ينبغي أن يترتب عن ذلك فائدة مضاعفة ينالها الشعب الروماني.

استطاعت روما أن تخلق تكاملاً بين مجمل آلياتها الاستعمارية وهذا ما مكنها في بداية الأمر من نزع المغرب القديم من يد النفوذ القرطاجي، وتهيئته للدخول إلى حظيرة النفوذ الروماني وبعدها تمكنت من الاستحواذ على الأراضي الزراعية واستغلال خيراتها وبشكل مباشر.

الهوامش:

1. شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ت. محمد مزالي والبشير بن سلامة، تونس، 1985، ص.205.

2. نفسه، ص.205.

3. Soubiran (J.), Une analyse de stille historique, R.E.L., 1970, pp.79-87.

4. Salluste, Bell, Jugurthinum, trad. Et annoté par G. Walter, coll. Pléade, pp.154-156.

5. Chatelain (L.), Inscriptions relatives à la révolte d'Ademande, Cerai, 1915, pp.394-399.

6. Lemosse (M.), Les régimes des relations internationales dans le haut empire Romain, Paris, 1967, pp.7-27.

7. عمار المحجوبي، البلاد التونسية في العهد الروماني، تونس، 2015، ص ص.12-36.

8. نفسه، ص.36.

9. Christol (M.), Rome et les tribus indigènes en Mauritanie tangitain, Afr. Rom., Atti., del V convinum, 1987, pp.305-319.

10. نفسه، ص ص.37-38.

11. عبد اللطيف أحمد علي، التاريخ الروماني، عصر الثورة، مصر، 1967، ص ص.22-44.

12.م. روستوفتزف، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ت. زكي علي ومحمد سليم سالم، مصر، ص ص.425-429.

13. محمد البشير شنيتي، نوميديا وروما الإمبراطورية (تحولات اقتصادية واجتماعية في ظل الاحتلال)، ط.1، الجزائر، 2012، ص ص.100-101.

14. محمد البشير شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ج.1، الجزائر، 1999، ص.14.

15. Nicol (CI.), Rome et la conquête du monde méditerranéen 264 av.-27av., 1977, p.116.

16. لقد تناول العديد من الباحثين عدد من النقائش الأثرية مثل:

– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص.224.

– Picard G. (Ch.), Texte et documentation relatives à la vie économique et sociale dans l'empire romain, 31 av., Paris, 1969, pp.211-218.

– Gazcou (I.), Hypothèse sur la création de Sala, Ant. Afr., 27, 1991, pp.151-156.

– Harmand (I.), L'occident romain, col. Espagne Bretagne, Afrique du Nord, 31 av., Paris, 1966, pp.1211-1220.

17. محمد البشير شنيتي، نوميديا وروما...، المرجع السابق، ص ص.99-108.

18. Christol (M.), Op. Cit., pp.320-322.

19. Roget (R.), Index de topographie antique du Maroc, 1938, pp.25-71.

20. توجد عدة دراسات لمنظومة خط الليمس منها رسائل التخرج وبعض المقالات التي توضح هذه المنظومة من حيث كيفية إنجازها وامتدادها، أنظر:

– العود محمد الصالح، التحولات الحضارية في شمال إفريقيا خلال الحقبة الوندالية، الجزائر، 2010، ص.38.

– محمد البشير شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ج.1، الجزائر، 1999، ص ص.115-130.

21. Salama (P.), Les voies romaines de l'Afrique du nord, Alger, 1951, p.42.

22. Ibid. p.42.

23. Euzennat (M.), Les ruines antiques du Bou Hellou (Maroc), Actes du 101ème congrès national des soc. Sav., Lille, 1976, pp.295-329.